Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/80/R. 22
البند 10(د) من جدول الأعمال

12 November 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

جمهورية سيراليون

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iv**
الموازين والمقاييس		**iv**
خريطة منطقة عمليات المشروع التي يمولها الصندوق		**v**
استعراض عام لحافظة الصندوق		**vi**
موجز تنفيذي		**vii**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**2**
	ألف – خلفية الاقتصاد القطري	2
	باء – القطاع الزراعي	3
	جيم – الفقر الريفي	6
	دال – عقبات وفرص الحد من الفقر الريفي	8
	هاء – الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي	8
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في سيراليون**	**9**
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**11**
	ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق والتوجهات المقترحة	11
	باء – الفرص الرئيسية المتاحة للابتكار والتدخل بالمشروعات	12
	جيم – الوصول إلى المستفيدين وفرص المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	13
	دال – فرص إقامة روابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى	13
	هاء – مجالات الحوار حول السياسات	14
	واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	14
	زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل	15

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

3 **III. STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS**

الثالث – تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

6 **IV. IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**

الرابع – توجهات الصندوق وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح

8 **V. ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED**

الخامس – أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية: الحالية والمقررة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ليوني
1.00 دولار أمريكي	=	786 1 ليوني (السعر الرسمي)
1.00 ليوني	=	0.00056 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية سيراليون

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة عمليات المشروع التي يمولها الصندوق

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض عام لحافظة الصندوق

اسم المشروع	تمويل الصندوق المعتمد (بآلاف الدولارات الأمريكية)	تاريخ إقرار المجلس	تاريخ توقيع القروض	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	تاريخ إنجاز المشروع	المؤسسة المتعاونة	حالة المشروع
مشروع ماغبوسي للتنمية الزراعية المتكاملة (21-SL)	12 750	18 سبتمبر/أيلول 79	07 نوفمبر/تشرين الثاني 79	12 مارس/آذار 80	31 ديسمبر/كانون الأول 86	30 يونيو/حزيران 86	البنك الدولي:المؤسسة الدولية للتنمية	أغلق
مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في المنطقة الشمالية – المرحلة الثانية (NIADP-II 64-SL)	5 985	22 أبريل/نيسان 81	10 يونيو/حزيران 81	23 سبتمبر/أيلول 81	31 مارس/آذار 88	30 سبتمبر/أيلول 87	البنك الدولي:المؤسسة الدولية للتنمية	أغلق
مشروع مساندة القطاع الزراعي (152-SL)	5 400	11 سبتمبر/أيلول 84	25 أكتوبر/تشرين الأول 84	10 ديسمبر/كانون الأول 84	31 ديسمبر/كانون الأول 96	30 يونيو/حزيران 96	البنك الدولي:المؤسسة الدولية للتنمية	أغلق
المشروع الزراعي في الاقليم الشمالي الأوسط (NCAP 308-SL)	14 681	09 سبتمبر/أيلول 92	30 ديسمبر/كانون الأول 92	06 سبتمبر/أيلول 93	31 مارس/آذار 04	30 سبتمبر/أيلول 03	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	جاري
مجموع المساعدات	USD 39 000							

جمهورية سيراليون

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

موجز تنفيذي

1 – **الحرب وآثارها.** أسفرت عشرات السنين من الحكم السيئ وإهمال المناطق الريفية عن حرب أهلية استمرت عشر سنوات وانتهت في يناير/كانون الثاني 2002. وكان القتال قد بدأ في عام 1991، عندما سعت عناصر إقليمية إلى السيطرة على مناجم الماس في سيراليون وفي باقي مناطق حوض نهر مانو. وكانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الحرب مدمرة: فقد راح ضحيتها 000 20 شخص وأصيب آلاف آخرون بجراح أو عاهات، بينما تعرض آلاف آخرون لاضطرابات بسببها. وشردت هذه الحرب أكثر من مليوني شخص، فرّ نصف مليون منهم إلى البلدان المجاورة. وتسببت الهجرة الجماعية للمهنيين ورجال الأعمال في مضاعفة عدد سكان مدينة فريتاون ليصل عددهم إلى ما يقرب من مليوني نسمة، كما تسببت في استنزاف الأيدي العاملة المدربة في تلك المناطق. ودمرت البنى الأساسية وأماكن العمل والكثير من المنازل. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف أثناء الحرب. وفي سبتمبر/أيلول 1998، اتفقت الحكومة والجبهة الثورية المتحدة على إجراءات لإقرار السلام، انتهت إلى نزع سلاح المقاتلين في 18 يناير/كانون الثاني 2002، عندما أعلنت جميع الأطراف انتهاء القتال. وحملت أنباء انتهاء القتال معها أملا جديدا من إقرار السلام والمصالحة، وفي إعادة بناء البلاد بصورة عاجلة.

2 – **التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب الأهلية.** كان الاقتصاد يحقق نمواً سنوياً بنسبة 4% في الستينات، ولكنه تدهور بشدة في العشرين عاما التالية. فقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروته في عام 1970، ولكنه انخفض بنسبة 37% في 1971–1989. ثم انخفض مرة أخرى في عام 1990 بنسبة 40% تقريبا، ليصل إلى أدنى حد له وهو 142 دولارا في عام 2000. وكان لسوء أداء الاقتصاد تأثيره الضار على التنمية البشرية والاجتماعية، وكانت النتيجة أن انتشر الفقر وزادت حدته مع الانخفاض المستمر في الناتج الاقتصادي، لاسيما الناتج الزراعي، الأمر الذي كانت له نتائجه السلبية الخطيرة على أسعار المواد الغذائية وعلى دخل سكان الريف.

3 – **الانتعاش الوطني.** مع انتهاء الحرب الأهلية في عام 2002، بدأت حكومة سيراليون في إتباع سياسة ذات شقين لإحياء البلاد وإعادة إعمارها: استراتيجية الانتعاش الوطني، ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر. والهدف من استراتيجية الانتعاش الوطني هو خلق الظروف التي تدعم السلام وإرساء أسس للتنمية طويلة الأجل. وتنطوي هذه العملية على ثلاثة عناصر رئيسية: (i) الحكومة ووظائفها التنفيذية: فهناك برنامج يوضع الآن للحكم السليم، يحتوي على عناصر مثل تحسين الإدارة المالية، والإصلاح المؤسسي، وإصلاح إجراءات التوريد للحكومة، ومحاربة الفساد، وتطبيق نظام اللامركزية وإحياء الإدارات المحلية؛ (ii) المجتمع المدني: وهو أمر له أقصى قدر من الأهمية، سواء للحكومة أو للمصلحة العامة للبلد؛ (iii) الاقتصاد وما يرتبط به من بنية أساسية: حيث تعطي الحكومة أولوية متقدمة لإحياء الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى في المناطق الريفية. فالقطاع الزراعي له أهمية خاصة لأنه يستوعب

75% من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى أن ما بين 78% و90% من سكان الريف ما زالوا لا يحصلون على مياه الشرب النقية ولا المرافق الصحية الأخرى، بل إن التقديرات الأخيرة في كونو وكايلاهون تشير إلى أن من يحصلون على مياه الشرب النقية لا يزيدون على 5% من السكان. ومع انتهاء مظاهر الخلل الذي حدث بسبب السياسات السابقة، أصبح من المتوقع أن تركز المرحلة الانتقالية على إعادة سكان الريف إلى أراضيهم واستئناف الإنتاج الزراعي بتيسيرها لعملية إعادة التوطين وتوفير المساكن الريفية وإعادة التأهيل على نطاق ضيق. أما بالنسبة للتعدين، فإن التحدي الأول الذي سيواجه الحكومة في هذا القطاع هو وضع إطار تنظيمي سليم دون أي معوقات في طريق الإنتاج، مع تطبيق مبادئ السوق الحرة وتنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية. كما تنوي الحكومة السير في طريقين لإصلاح المسائل المتعلقة بالوساطة المالية، وذلك بوضع إطار مناسب لقيام مؤسسات لتقديم القروض الصغيرة، ومساندة الجهود ذات الصلة ببناء القدرات.

4 – **الدروس المستفادة.** قدم الصندوق مساعداته إلى سيراليون من خلال تمويل أربعة مشروعات، بما قيمته 27.07 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 39 مليون دولار أمريكي، وكان آخر مشروع سانده الصندوق في سيراليون هو مشروع التنمية الزراعية في الشمال الأوسط، الذي وافق عليه في سبتمبر/أيلول 1992، وبدأ تنفيذه في سبتمبر/أيلول 1993. وتم تمديد تاريخ إغلاقه حتى مارس/آذار 2004 حتى يتسنى تنفيذ بعض أعمال إعادة التأهيل التي تهدف إلى استعادة القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين في منطقة المشروع. ويمكن استخلاص بعض الدروس من تجارب الصندوق التي قد تفيد في المرحلة التالية من انتقال سيراليون من الحرب الأهلية إلى السلام والتنمية المستدامين، وإن كان يتعين تطوير هذه الدروس بحيث تتناسب مع الظروف السائدة والمخاطر المحتملة. وهذه الدروس هي:

- ينبغي أن يسمح تصميم المشروع للمؤسسات المحلية بأن تشجع التنمية القائمة على المجتمع المحلي وتنفيذها، وإشراك المستفيدين في التخطيط للمشروعات وتنفيذها كشرط لسلامة الأنشطة الإنمائية واستدامتها؛

- في ظروف ما بعد النزاع، يصبح الطلب على سرعة تسليم مخرجات المشروعات أكثر إلحاحا، وتكون الآمال كبيرة جداً. وبالتالي، فإن إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وفي عمليات التنفيذ يصبح طريقا إلى خلق الإحساس بالملكية والالتزام؛

- إن إصلاح البنية الأساسية والطاقات الإنتاجية هو محور الاستجابة لاحتياجات ظروف ما بعد النزاع، وهو ما ينبغي تنفيذه عن طريق عملية تشاركية؛

- لا ينبغي أن تقتصر الأنشطة المولدة للدخل على الأنشطة الزراعية دون غيرها، وإنما ينبغي أن تقوم على قاعدة ريفية وأن تكون من أجل الشباب والنساء غير العاملات أساساً. وهو أمر محوري في نجاح عملية التوطين المستدامة للشباب والنازحين في الداخل؛

- إن الحصول على خدمات التمويل الريفية شرط لابد منه لحدوث النمو الاقتصادي في الريف. وينبغي تقديم مثل هذه الخدمات عن طريق مؤسسات مالية سليمة تحقق فعالية التكاليف وتخضع لإشراف مناسب؛

- إن مرض الإيدز مشكلة تنموية ينبغي معالجتها في المناطق الريفية ضمن نهج إنمائي متعدد القطاعات؛

- لا ينبغي لتصميم المشروع أن يوكل إلى وحدات إدارة المشروع تنفيذ بعض الأنشطة بصورة مباشرة، من تلك الأنشطة التي ينبغي تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بعقود تستند إلى الأداء، مع تفرغ إدارة المشروع لعمليات التنسيق وإدارة العقود، والرصد والتقييم.

5 – **الإطار الاستراتيجي للصندوق.** الإطار الاستراتيجي للصندوق هو الاستفادة من خبرته في سيراليون والبلدان الأخرى، ومساعدة الحكومة في التحرك بسرعة نحو مرحلة التنمية المستدامة. وسوف يتحول التوجه الرئيسي لهذه الاستراتيجية من مساعدة المؤسسات الحكومية إلى إعطاء الأولوية لدعم الاستراتيجيات المعيشية للأسر على مستوى المجتمعات المحلية. ومعنى هذا إعطاء الأنشطة الخاصة بالمجتمعات المحلية وما يرتبط بها قدراً أكبر من الاهتمام. كما ستعطى أولوية متقدمة للأمن الغذائي الأسري، والبنية الأساسية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية، مع التركيز على الجوانب المبتكرة التي يمكن أن تحسن الإنتاجية وتحول دون تدهور البيئة. ومن أهم جوانب هذا التوجه، تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في عملية التنمية. وسوف يتطلب ذلك مساندة المرأة لكي تلعب دوراً إيجابياً كأم وكمنتج وكمدير للمجتمع المحلي. ولهذا الغرض، ستتعرض المشروعات لقضايا الأمن الغذائي، ولإمكانية الاعتماد على الدخل الزراعي وغير الزراعي، وتيسير الحصول على مياه الشرب، والدخول إلى الأسواق، والحصول أيضا على الخدمات الصحية والتعليمية والتكنولوجية وخدمات التمويل الريفي. وسوف يتم تشجيع مشاركة النساء في صنع القرار على المستوى المحلي كوسيلة لتلبية احتياجاتهن الاستراتيجية، والحد من تأثير العوامل الثقافية التي تنحو إلى استبعادهن أو التقليل من وجودهن في المجالات العامة. وبناءً على التوجه الرئيسي السابق ذكره، فإن الاستراتيجية ستتخذ لنفسها المسارات التالية:

- تشجيع منظمات المجتمع المدني القوية، كعامل رئيسي في إدماج المنتجين الزراعيين في الاقتصاد الوطني. فتشجيع منظمات المزارعين هو جزء من عملية مساندة العاملين في المجال الاقتصادي في المناطق الريفية. ويحتاج هذا التوجه بالذات إلى إصلاح الحكم المحلي وتطبيق اللامركزية من أجل الفقراء، وسوف يساهم الصندوق في ائتلاف الجهات المانحة مساعدةً منه للحكومة في وضع سياسات مناسبة، ووضع إطار قانوني لا مركزي لصنع القرارات على مستوى المجتمع المحلي؛

- مواصلة دعم إنتاج صغار الحائزين للمحاصيل المعيشية والنقدية للحصول على دخل للأسرة، مع تحديد الفرص الجديدة للتصدير و/أو الإحلال محل الواردات. واستغلال هذه الفرص تدريجياً. وسيكون الهدف العام هنا هو الحصول على دخل للأسرة وتحسين أمنها الغذائي. وسوف يحتاج هذا التوجه بالذات إلى دعم تشجيع المشاركة الفعالة من جانب المشاركين في جميع الأنشطة الإنمائية والمؤسسية؛

- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية، وتوفير هذه الخدمات سيكون أمراً حيوياً في تشجيع الرسملة على مستوى المزرعة، وهي المسألة التي ستحسم تطبيق التكنولوجيا وتحسين أساليب الإنتاج. وسوف يتم تشجيع هذا التوجه بطريقة حكيمة وعملية بالاستناد أساساً إلى القطاع غير الرسمي، وهو ما يمكن أن يمثل مدخلاً لتطوير عمليات القروض الصغيرة.

6 – **الفرص الرئيسية للتدخل بالمشروعات والأفكار المبتكرة.** سيكون التوجه الرئيسي للصندوق في الأجل القصير (2003)، هو تقديم المساعدة العاجلة إلى المجتمعات المحلية التي تستضيف الأشخاص العائدين. فالمساعدة على مستوى المجتمع المحلي تمثل جزءاً حاسماً في عملية إعادة الاندماج والتجديد، حيث أن الأمر يحتاج إلى جهود لإعادة الخدمات الأساسية وإحياء الأنشطة الاقتصادية التي تخدم المقيمين والعائدين على السواء، وستكون التدخلات الرئيسية بتوريد مجموعات زراعية أساسية (بذور وأدوات وماشية ومدخلات) لزيادة الرقعة المزروعة، وإصلاح شبكة الطرق الفرعية وشبكة مياه الشرب، والبنى الأساسية الصحية والاجتماعية والاقتصادية مثل أماكن الإيواء، وهي البنى التي يمكن أن توفر فرصا للعمل والحصول على دخل. ولهذا الأمر أهميته الاستراتيجية، حيث أن العودة بأعداد متزايدة من النازحين في الداخل والمحاربين السابقين ستشكل ضغطاً جديداً على الموارد وعلى الفرص الاقتصادية، مما سيخلق نوعاً من التوتر وخيبة الأمل، الأمر الذي قد يهدد عملية السلام. وبالنسبة لعامي 2004–2005، هناك ثلاثة توجهات استراتيجية، فتنمية المجتمع المحلي، وتنشيط الأسواق المالية الريفية من أجل تشجيع النمو الريفي وتنويع المحاصيل وأنشطة توليد الدخل، والمشروعات الريفية الصغيرة، توفر كلها البيئة المناسبة لعمليات الصندوق المقبلة في سيراليون. وسوف يعاد النظر في تقدير هذه التوجهات أثناء إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الكاملة في مطلع عام 2004، مع افتراض أن التقدم في تعزيز عملية السلام والانتعاش الاقتصادي سيكون مرضياً.

7 – **الحوار حول السياسات.** لاشك أن اجتماع المجموعة الاستشارية للبنك الدولي الخاصة بسيراليون في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، وما أعقبها من تشكيل لجنة المشاركة في التنمية وقبلهما اجتماع حلقة العمل الخاصة بأصحاب الشأن في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في يوليو/تموز 2002، كانت – وما زالت – منافذ هامة لاقتسام قضايا السياسات مع الحكومة ومجتمع المتبرعين والمجتمع المدني. فقد دعت الحكومة إلى مزيد من الدعم "لاستعراض القطاع الزراعي"، كجزء من عملية صياغة الوثيقة النهائية للفرص الاستراتيجية القطرية. وبعد مشاورات مع الحكومة، أصبح الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) يساهمون في إعداد "استعراض القطاع الزراعي" في إطار عملية صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وبالإضافة إلى وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وفي إطار تسيير الوجود الميداني للصندوق في سيراليون، تجد مجالات السياسات التالية اهتمامات الصندوق، وهي المجالات التي سيتابعها الصندوق بروح من المشاركة:

- **السياسات المالية الريفية والإطار التنظيمي:** لا تملك الغالبية العظمى من أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة فرصة للحصول على تسهيلات ائتمانية أو خدمات ادخار. وينوي بنك سيراليون إعادة تنشيط نظام المصارف الريفية. ولكن عدم وجود بيئة مواتية وإطار مناسب من السياسات المالية، سيجعل من الصعب إعادة تقديم خدمات وساطة مالية لائقة. فهذا الأمر يحتاج إلى مساهمة الصندوق – بالتعاون مع البنك الدولي – والعمل مع الحكومة لوضع مثل هذه السياسات والإطار التنظيمي؛

- **السياسات اللامركزية وإصلاح الحكم المحلي.** بدأت الحكومة عملية إصلاح شاملة من أجل تطبيق اللامركزية على خدمات القطاع العام في الحكومة المحلية المنتخبة مؤخراً. وأصبح على هذه الحكومة أن تعالج السياسات المركزية السابقة التي أفضت إلى إهمال المناطق الريفية وتخلفها، وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية فيما بعد. والهدف من الإصلاح هو تشجيع المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، وتعزيز أساليب الشفافية والإدارة السليمة، وتمكين الحكومات المحلية من تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات العامة بطريقة فعالة واقتصادية وشفافة. وسوف يعمل الصندوق على متابعة عملية اللامركزية، سواء بالنسبة لتعزيز عمليات التخطيط والتنفيذ المحليين للتنمية الريفية، أو تشجيع السياسات التي تهدف إلى مساعدة الفقراء والخطط التي توضع من أجل النساء والشباب العاطلين.

8 – **الإطار المؤقت للإقراض.** مع توقع عودة النمو الاقتصادي من جديد، فإن الاستراتيجية التي يقترحها الصندوق هي مساندة الجهود المبذولة لاستئصال الفقر الريفي بتدخلات معينة تتسق والتوجهات الاستراتيجية السابق ذكرها. ولذا سيكون هناك برنامج للإقراض قيمته 20 مليون دولار أمريكي تقريبا لثلاث أو أربع سنوات قادمة، ليمول مشروعاً واحداً يبدأ تنفيذه في أوائل عام 2004 وعمليتين استراتيجيتين في أعقاب هذا المشروع. ومن المتوقع أن يصل الحجم الكلي للاستثمار نتيجة للتمويل المشترك إلى مبلغ يتراوح بين 50 و70 مليون دولار أمريكي.

جمهورية سيراليون
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - الهدف الرئيسي لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه هو اقتراح نهج استراتيجي لمساعدات الإنعاش الموجه نحو التنمية في سيراليون، استناداً إلى إطار الصندوق الذي يربط بين الانتعاش في أعقاب الأزمات وبين التنمية طويلة الأجل، وعدد من العمليات التحليلية ووثائق السياسات التي وضعت بالاستفادة بقدر كبير من مدخلات منظومة الأمم المتحدة، مثل وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، والاستراتيجية القطرية للانتعاش التي تحتوي على أهداف الانتعاش والمراحل التي ينبغي تحقيقها قبل نهاية عام 2003، واستراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام والانتعاش في الفترة 2003–2007، والتي تحتوي على دعم المنظومة لتعزيز السلام والأمن في سيراليون بما يتسق وطموحات الأهداف الإنمائية للألفية. والنداء المشترك للوكالات في عام 2003 من أجل الإغاثة والإنعاش في سيراليون، وهو النداء الذي تعرض لاحتياجات الإغاثة والإنعاش معاً، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لسيراليون 2004–2007، الذي يحتوي على نهج متكامل للجهد المشترك من جانب الأمم المتحدة بالنسبة لمساعدات الإنعاش والتنمية في سيراليون. كما استعان الصندوق باستراتيجية البنك الدولي المرحلية للدعم، وبالاستراتيجية القطرية لمصرف التنمية الأفريقي، والاستراتيجية القطرية للاتحاد الأوروبي.

2 - والتقرير الحالي هو نتاج عملية تراكمية وتفاعلية استمرت طوال عام 2002 وشملت مشاورات مع الحكومة وشركاء التنمية في سيراليون، والجهات المانحة المقيمة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وشكلت الحكومة فريق مهام من موظفي وزارة الزراعة والأمن الغذائي والغابات، ووزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي، ووزارة التنمية الريفية والحكم المحلي. وكانت عملية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تقوم على أساس قطري، وشارك خمسة وزراء من حلقة العمل التي حضرتها فئات متعددة من أصحاب الشأن، والتي عقدت في فريتاون في شهر يوليو/تموز 2002، من بينهم وزير المالية ووزير التنمية والتخطيط الاقتصادي. وحضر حلقة العمل هذه مشاركون من جميع أقاليم سيراليون، وكان تمثيل النساء والمنظمات غير الحكومية وأعضاء البرلمان والقادة التقليديين والشباب كبيراً. كما شارك ممثلو منظمات الأمم المتحدة والبرامج الثنائية ومتعددة الأطراف، مشاركة إيجابية في المداولات التي دارت.

3 - وقد أنجزت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في حينها لسببين: فاجتماع الجهات المانحة الذي عقد في باريس بفرنسا[1] في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2002 لعب دورا محوريا في تشكيل مكانة مناسبة للصندوق داخل استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في سيراليون. فالذي حدث في هذا الاجتماع – وبناءً على ما تحقق من تقدم في برامج السلام والإغاثة – أن المجتمع الدولي أعلن عن تعهدات سخية للسنوات الثلاث القادمة. كما ساهم الصندوق

[1] عقد البنك الدولي هذا الاجتماع، وتناوب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رئاسته. وكان الغرض منه هو مناقشة عملية السلام والانعاش، ومعرفة آخر تعهدات المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها الصندوق. وقد حضر الاجتماع ممثلو جميع الجهات المانحة الرئيسية.

في تخفيض ديون سيراليون لديه بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف يساعد ذلك الصندوق مساعدة كبيرة في التخطيط للعمليات وتنفيذها والتركيز على ذلك، مع مراعاة أن الطبيعة الخاصة للتدخلات في أعقاب النزاعات تستدعي إدخال تعديلات على الدورة الحالية للمشروعات.

ثانياً – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – خلفية الاقتصاد القطري

4 - **معلومات عن سيراليون.** تبلغ مساحة سيراليون 000 74 كيلومتر مربع تقريباً، ويحيط بها المحيط الأطلسي الشمالي وغينيا وليبيريا. والزراعة والتعدين هما أهم نشاطين في الاقتصاد. ففي السنوات التي سبقت الحرب كانت الزراعة تمثل 47% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان قطاع التعدين يساهم بنحو 13.7%، أي أنهما كانا يساهمان معاً بنسبة 61% في الاقتصاد الوطني. والبلد غني بموارده الطبيعية والبشرية، حيث يقدر عدد سكانه بنحو 4.9 مليون نسمة (منتصف عام 2000)، وتقدر الزيادة السنوية في عدد السكان بنسبة 2.6%. ومن أهم ملامح التركيبية السكانية ارتفاع نسبة الشباب فيها، حيث أن 45% منهم تقل أعمارهم عن 15 عاماً، بينما 68% منهم دون الخمسين. وبالتالي فإن هناك قاعدة هائلة من الموارد البشرية، وهي أيضاً حافز ملح على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعاني سكان سيراليون من البطالة والبطالة المقنعة والفقر المزمن، رغم الإمكانيات الهائلة الموجودة لتنمية الزراعة والصناعات الزراعية والتعدين وصيد الأسماك وتوليد الطاقة من المياه والسياحة.

5 - **تطورات الاقتصاد العام.** كان الاقتصاد ينمو بنسبة 4% في الستينات، ولكنه تدهور تدهوراً حاداً في العشرين عاماً التالية نتيجة لفساد الحكم والتدخل الحكومي الشديد، وتركيز الإنفاق الحكومي على غير الفقراء، وفرض سياسات اقتصادية عطلت النشاط الاقتصادي العام، والمغالاة في فرض الضرائب على الزراعة. وقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروته في عام 1970، ولكنه انخفض بنسبة 37% في الفترة 1971-1989. ثم أشارت التقديرات إلى أنه انخفض مرة أخرى في عام 1990 بنسبة 40% ليصل إلى أدنى حد له في عام 2000، وهو 142 دولاراً أمريكياً للفرد. وتشير آخر المسوحات الأسرية إلى أن 82% من السكان تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش 49% منهم تقريباً في ظروف من الفقر الشديد.

6 - **التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب الأهلية.** زادت الحرب الأهلية من التركة الثقيلة التي خلفتها فترات طويلة من التدهور الاقتصادي وسوء الإدارة، بما في ذلك انخفاض القدرات وضعف المؤسسات. وكان لسوء أداء الاقتصاد تأثيره المعاكس على التنمية الاجتماعية والبشرية. ولذا انتشر الفقر وازدادت حدته، مع استمرار انخفاض الناتج الاقتصادي، لاسيما الناتج الزراعي، الأمر الذي كانت له نتائجه السلبية الخطيرة على أسعار المواد الغذائية وعلى دخل سكان الريف. وقد استمرت الحرب الأهلية أكثر من عشر سنوات، وخلفت وراءها 000 20 قتيل، وشردت نصف سكان البلاد. كما دمرت أغلب البنى الأساسية وأماكن العمل والكثير من المنازل، وتسببت في انخفاض تراكمي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48% في عام 1999. وبحلول عام 2000، كانت سيراليون تحتل المرتبة الأخيرة في جدول الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

7 - **التطورات الأخيرة.** في أواخر عام 2001، كانت الحكومة قد حققت تقدماً ملموساً باتجاه تحقيق السلام، وبدأ الانتعاش الاقتصادي مع تضخم ضئيل. وانتهت الحكومة من نزع سلاح المقاتلين في يناير/كانون الثاني 2002، واستطاعت أن تستعيد سلطتها بسرعة فوق أراضي سيراليون. وأجريت الانتخابات التشريعية والرياسية في مايو/أيار 2002 في جو هادئ تماماً، مع مشاركة واسعة من جانب جميع الأحزاب السياسية، كما حققت الحكومة تقدما كبيرا باتجاه استقرار الاقتصاد مدعومة في ذلك بمساندة خارجية كبيرة. وتسارع الانتعاش الوليد في الاقتصاد في عام 2002، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي يزيد بنسبة 5.4% شهرياً. وساعدت السياسات النقدية والمالية الحكيمة على التحكم في التضخم رغم التعديلات الكبيرة في الأسعار المحلية. ومما ساهم في الإسراع بوتيرة الانتعاش: زيادة ثقة المستهلكين والمستثمرين، وزيادة حرية حركة الأفراد والسلع، وأنشطة إعادة التوطين والتأهيل، وزيادة الناتج الزراعي، وزيادة الطاقة بنسبة 74%، والتوسع في الواردات الذي مولته الجهات المانحة، والنمو القوي للتجارة الداخلية. اما بالنسبة للصادرات التي تعرضت لانخفاض حاد، فقد بدأت تستعيد قوتها السابقة. حيث سجلت الصادرات ارتفاعاً وصلت به إلى 26 مليون دولار أمريكي في عام 2001، شكل الماس 90% منها عن طريق عمليات رسمية. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية بسرعة مع انتهاء الحرب، بسبب الربحية الكبيرة لأعمال التعدين. والمتوقع أن تستأنف مؤسسة Sierra Rutile – التي تملك أكبر مخزون في العالم من معدن الروتايل (أكسيد التيتانيوم) الطبيعي الذي يتميز بأعلى درجات الجودة – نشاطها، وأن تتوسع في هذا النشاط في أوائل عام 2003. كما ينتظر أن يؤدي استئناف هذه المؤسسة لنشاطها إلى الإسراع بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تصل هذه الزيادة إلى 7% على الأقل في عام 2003.

باء – القطاع الزراعي

8 - تقدر مساحة سيراليون بنحو 72 326 كيلومترا مربعا، منها 5.36 مليون هكتار (أي 74% من مساحة البلاد) أراض صالحة للزراعة، موزعة على أراضي المرتفعات. (60 650 كيلومترا مربعا، أي 80% من مساحة البلاد) ذات الخصوبة المنخفضة نسبياً، والأراضي المنخفضة (11 650 كيلومترأ مربعا، أي 20% من مساحة البلاد) وهي مستنقعات خصبة بها إمكانيات كبيرة لزيادة المساحات المزروعة إذا توافرت لها أساليب الإدارة السليمة. وبالنسبة للأمطار، تتراوح بين 2 000 ملليمتر في الشمال و4 000 ملليمتر في الجنوب، وهي متوافرة بغزارة طوال ستة أشهر من كل عام (ولذا فإن التربة تغسل باستمرار، وتظل ضعيفة دائماً)، ويلي ذلك موسم جاف في نصف السنة الآخر. والمياه السطحية متوافرة أيضا عن طريق تسعة أنهار رئيسية وثلاثة أنهار فرعية. وقد قطع أكثر من 95% من الغابات التي كانت تتميز بكثافتها من قبل، بينما تدهورت المساحات التي قطعت أشجارها وتحولت إلى أعشاب السفانا الهزيلة.

9 - **نظم الزراعة السائدة.** لا يزرع سنوياً سوى 600 000 هكتار من الأراضي (80% منها من أراضي المرتفعات) يزرعها قرابة 400 000 أسرة. وقد سمحت القوانين التشريعية والعرفية بوجود الزراعة التقليدية إلى جانب المزارع الشاسعة، مع تطوير المستنقعات والغابات أيضا. والنمط السائد في الزراعة هو الزراعة المعيشية في الأراضي التي قطعت أشجارها، حيث تتراوح المساحة المزروعة بهذه الطريقة بين نصف هكتار وهكتارين تزرع بمحاصيل غذائية، يزرع فيها 15 محصولاً مختلفاً في مساحات متداخلة في الموسم الواحد، مع غلبة أرز المرتفعات الذي يزرع على مياه الأمطار. ويمثل هذا النمط من الزراعة 60% من الإنتاج الزراعي ويستوعب ثلثي السكان الزراعيين. وقد تسبب تراجع فترات راحة الأراضي وكثرة حرائق الغابات في تدهور التربة ونقص غلتها. ولا شك أن الإنتاج المستدام

يتطلب التحول عن الزراعة المتنقلة إلى نمط من الزراعة المستقرة المنتجة والكثيفة، عن طريق إصلاح المستنقعات وتطوير شبكات الري الصغيرة.

10 - **الزراعة.** وهي المصدر الرئيسي للمعيشة في سيراليون، حيث يعيش أكثر من 75% من السكان على الزراعة المعيشية أو على حيازات زراعية صغيرة. ويزرع أغلب السكان الأرز كمحصول رئيسي، وإن كانوا قد بدأوا يقبلون على زراعة المحاصيل الدرنية مثل الكسافا والبطاطا الحلوة، وكذلك الحبوب مثل الذرة والدخن. ونظراً لقاعدة الموارد الطبيعية في سيراليون، فإن القطاع الزراعي يملك إمكانية توفير زيادة مستمرة في فرص العمل الزراعي، وزيادة الدخل والأغذية، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق وفورات في الواردات بزيادة إنتاج الأرز والمنتجات الحيوانية.

11 - تضرر الإنتاج الزراعي بسبب سياسات الاقتصاد العام غير المناسبة في الثمانينات، ثم تضرر بشكل خاص من الحرب الأهلية في السنوات العشر التالية. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الأرز (أهم الأغذية الأساسية) قد انخفض بنسبة 65% خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأن إنتاج المحاصيل الغذائية الأخرى قد ثبت على ما هو عليه، بينما انخفض إنتاج المحاصيل غير التصديرية بنسبة 70 في المائة. وتم ذبح أكثر من 90% من الحيوانات أو نقلها إلى البلدان المجاورة. كما انخفض إنتاج الأسماك إلى النصف عما كان عليه قبل الحرب الأهلية. وقد أدى كل ذلك إلى الانتشار الواسع للفقر والبطالة وسوء التغذية، وزيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة، وكذلك زيادة الدين الخارجي.

12 - **المحاصيل الشجرية.** وهي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية والاستهلاك المحلي من زيت النخيل. وأهم هذه المحاصيل: البن والكاكاو وجوز الكولا وزيت النخيل، يليها المطاط والكاشيو. والغلات ضعيفة في الوقت الحاضر بسبب عدم الصيانة والتجديد. ويعتبر إنتاج حطب الوقود أهم نشاط حرجي، وهو يمثل دخلاً إضافيا لأغلب المزارعين. أما قطع الأخشاب فليست له أهمية اقتصادية، وإن كان له تأثيره السلبي على المحتجزات الحرجية المتبقية.

13 - **الثروة الحيوانية.** ويقوم عليها أساساً رعاة شبه رحل. وفي موسم الأمطار ترعى الحيوانات في الحرجات والمرتفعات غير المزروعة، أما في موسم الجفاف فإنها ترعى على مخلفات المحاصيل وفي أراضي المستنقعات. ونسبة التكاثر منخفضة (45%) بينما نسبة النفوق مرتفعة، ولا تتعدى نسبة سحب القطعان 7%، لسبب رئيسي هو نقص الأعلاف وانتشار الآفات والأمراض. والدواجن هي أكثر أصناف الحيوانات التي يملكها المزارعون، كما أنها الأكثر عدداً، وإن كانت لا توجد إلا حول المراكز الحضرية. وأغلب مصايد الأسماك مصايد حرفية وبحرية، أما الأساطيل الأجنبية فتعمل أساساً في الصيد الصناعي. ولا قيمة لعمليات تربية الأحياء المائية، ولذا فإن التركيز الآن على تربيتها في المياه البعيدة. وقبل نشوب الحرب الأهلية، كان المصيد السمكي يقدر في مجموعه بنحو 000 65 طن، يشكل المصيد الحرفي منها 70 بالمائة.

14 - **أبعاد التمايز بين الجنسين.** تمثل النساء 51% من مجموع السكان، ويساهمن في توفير الجزء الأكبر من احتياجات الأسرة من الأغذية. ورغم ذلك فهن مهمشات في المجتمع ولا يستطعن الحصول على أصول إنتاجية كالأرض والائتمان والتدريب والتكنولوجيا، وإن كن يتمتعن بالإخلاص للعمل ويلجأن أساساً لإنتاج الأغذية والتجارة البسيطة للحصول على دخل لتلبية احتياجات أبنائهن. وترتفع نسبة الأمية بين النساء نتيجة لانخفاض معدلات قيدهن في المدارس، ولمشاركتهن في العمل، بالإضافة إلى الحمل المبكر.

15 - تحملت المرأة – بسبب الحرب الأهلية – مشكلات جديدة تتعلق بالجنسين، مثل الاغتصاب، والإجهاد، والضغوط النفسية، وحالات الحمل غير المرغوب فيه، وزيادة تعرضها للأزمات النفسية والاكتئاب. كما أن احترام حقوق الطفل محدود للغاية، وهو ما يتضح من كثرة عدد اليتامى وتزايد عمالة الأطفال. وهناك 16% من الأطفال لا يعيشون مع آبائهم أو أمهاتهم الطبيعيين، بينما يعمل 48% منهم في أعمال بلا أجر، بالإضافة إلى أن الحرب الأهلية خلَّفت وراءها آلافا من الأطفال في ظروف بالغة الصعوبة، حيث تم تجنيدهم للانضمام إلى صفوف مختلف الفئات المسلحة.

16 - **قضايا البيئة.** تواجه سيراليون عدداً من المشكلات البيئية كنتيجة لعوامل طبيعية، وزيادة السكان، وبعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العوامل التي اتضحت أهميتها: تدهور الأراضي بسبب عدة عوامل مثل الأنشطة الزراعية والتعدينية، ورعي الأبقار، وحرائق الغابات المتكررة، والضغوط السكانية، وقطع الأشجار بسبب الحاجة إلى أراض زراعية وحاجة المراكز الحضرية إلى الخشب وحطب الوقود، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث مصادر المياه الجارية بسبب مخلفات المناجم والصرف الصحي. ثم أن الحرب الأهلية كان لها تأثيرها المعاكس على البيئة بسبب تدميرها لمصادر المياه، وعدم التحكم في أنشطة التعدين، ولاشك أن المنافسة الحادة على الموارد بسبب الإنفاق الهائل على عمليات إعادة الأعمار في أعقاب الحرب، توحي بأن الجوانب المتعلقة بالبيئة لن تنال نصيبها العادل من الاهتمام.

17 - أصدرت الحكومة القانون الوطني لحماية البيئة لتضمن به حماية فعالة للبيئة. ويتضمن هذا القانون آلية إدارية لتنفيذ الإجراءات اللازمة وإن كانت العقبة الرئيسية في تنفيذه هي ضعف القدرات المؤسسية في سيراليون. فالآلية الإدارية التي نص عليها القانون بحاجة إلى دعم كبير من جانب الأيدي العاملة المدربة وغيرها من المصادر لكي تستطيع العمل بكفاءة.

18 - **العقبات.** أهم المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي الآن هي نقص إنتاج الأغذية، ونقص المدخلات الزراعية، وسوء حالة المزارع والبيئة الأساسية الريفية بشكل خاص. وكل هذه المشكلات مرتبطة ببعضها. وتفتقر المجتمعات الريفية إلى رؤوس الأموال، وليست هناك أي استثمارات في المشروعات الإنتاجية. فالموارد التي تتاح لهذه المجتمعات يذهب أغلبها لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية. وربما استمر هذا الاتجاه لبعض الوقت، ما لم يتخذ قرار واع بتحويل قدر كبير من الموارد والمعرفة التقنية لضخ استثمارات إنتاجية في المناطق الريفية بشكل عام.

19 - لا يزيد مجموع الإنتاج المحلي من محصول الغذاء الأساسي، وهو الأرز، على ما بين 000 250 و000 300 طن، أي ما بين 50% و60% من مستوى الإنتاج قبل الحرب. ولا تتعدى مساحة الأراضي المزروعة بالأرز 60%–70% من مثيلتها قبل الحرب، وإن كانت قد بدأت تتزايد في السنة الماضية. وفي نفس الوقت زاد عدد السكان في نفس الفترة بنسبة 40% تقريباً، وأصبحت البلاد تعتمد الآن اعتماداً شديداً على المعونة الغذائية وعلى الأغذية المستوردة، وهو أمر مفهوم حيث انها خرجت لتوها من حرب أهلية طاحنة، وإن كان ذلك سيتغير بفضل الإنتاج الزراعي الكثيف. كما ينبغي ملاحظة أنه بمستوى التكنولوجيا الحالي، فإن أراضي المرتفعات (وهي المناطق التي يزرع أغلبها) قد وصلت إلى أعلى مستوى من الاستغلال، وأن فترة إراحة الأراضي أصبحت أقصر من اللازم في أغلب أنحاء البلاد، وهو الأمر الذي يمثل مشكلة بيئية خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج محاصيل التصدير – مثل

البن والكاكاو – وصل إلى أدنى مستوياته. والأمل معقود على حدوث زيادة مستمرة في إنتاج جميع المحاصيل الرئيسية مع انتهاء الجهود المبذولة لإعادة التوطين والتأهيل، وكذلك استمرار الاستثمارات في الزراعة.

20- ومن العقبات الأخرى – التي لم تحل بصورة معقولة حتى قبل الحرب – عقبة الحصول على الخدمات المالية في الريف. ورغم وجود خمسة مصارف تجارية في البلاد، فإنها لا تقرض القطاع الزراعي بشكل عام، ولا صغار المزارعين بشكل خاص، وإنما تركز عمليات الإقراض على المؤسسات الكبيرة. وكان مصرفا التنمية الحاليين، وهما المصرف الوطني للتنمية، والمصرف الوطني للتنمية التعاونية يقدمان من قبل قروضاً للمناطق الريفية، ولكن جميع فروعهما كانت مغلقة بعد الحرب. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تنفذ الآن برامج اقراض خاصة بها، في ظل عدم وجود سياسات محددة.

21- وتقوم الحكومة الآن بوضع استراتيجية لتطوير عمليات تمويل المشروعات الصغيرة. والأمل معقود على أن يؤدي توفير الائتمان الزراعي لصغار المزارعين، إلى تحسين أحوال منظمات المجتمع المحلي، مثل جمعيات المزارعين ومختلف التجمعات الأخرى.

22- **إمكانيات التنمية.** مع وفرة الموارد في البلاد، فإن فرص التنمية الزراعية فيها هائلة، ولا يتبقى سوى تحقيق هذه التنمية. فحتى قبل الحرب، كانت قاعدة الموارد الزراعية في الأراضي المنخفضة مستغلة بصورة محدودة للغاية، ولا تتعدى المساحة المزروعة في البلاد الآن 15% من الأراضي الصالحة للزراعة، حتى في المناطق الخصبة من الأراضي المنخفضة. ثم إنه مع وجود مساحات شاسعة من الأراضي المنخفضة المهجورة التي تمت هجرتها بالفعل، مع مزارع واسعة من المحاصيل الشجرية، أصبح هناك أمل كبير في استعادة إنتاجها بالاستفادة من قلة التكاليف المطلوبة لذلك. وإن كان ذلك سيستلزم استخدام مصادر المياه الوفيرة في الزراعة المروية. ولا شك أن المناخ المواتي لسيراليون يسمح بزراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل الغذائية الحولية والمحاصيل الشجرية للتصدير. كما أن كمية الأمطار التي تقدر بنحو 000 3 ملليمتر في المتوسط، والموزعة على مدار ستة أشهر كاملة، تسمح بزراعة محصول ثان في أغلب أنحاء البلاد.

23- بعد القفزة التي حققها القطاع الزراعي بفضل البرامج الحالية للطوارئ والإنعاش، أصبح على الحكومة أن تغتنم هذه الفرصة لتغير استراتيجيتها الزراعية السابقة، باتجاه التنمية المستدامة القائمة على المشاركة الإيجابية من جانب المجتمع المحلي من أجل اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار تهدف إلى النهوض بنمو الاقتصاد الريفي العام. ولحسن الحظ، فإن هناك تراثا من التعاون المتبادل بين أفراد المجتمع المحلي، وهناك رغبة في التعاون بأي طريقة تحقق مصلحة المزارعين، وهذا في حد ذاته ثروة هامة يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي.

جيم – الفقر الريفي

24- تعرض وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تحليلاً لأحوال الفقر في سيراليون. وتحدد هذه الوثيقة أيضاً سوء الإدارة والفساد وضعف الإدارة الاقتصادية، وثبات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص التعرض للخطر بسبب الحرب

الأهلية التي استمرت لفترة طويلة، والبطالة المنتشرة، وسوء الخدمات العامة الأساسية، باعتبارها عوامل متداخلة تزيد حالة الفقر سوءًا في سيراليون.

25 - **الفقر.** طبقاً للمسح الأسري الذي أجري في عام 1990، فإن 65% من السكان يعيشون في المناطق الريفية، بينما يعيش 33.5% في المدن الصغيرة و1.2% في المدن الكبيرة. ويعيش 81.6% من السكان تحت خط الفقر، وهو دولار أمريكي واحد في اليوم. والفقر أكثر انتشاراً في المناطق الريفية، حيث يعتبر 88.3% فقراء، مقارنة بنسبة 70.9% في المدن الصغيرة، و 76% في المدن الكبيرة. وظهر الفقر في المحافظة الشمالية بصورة كبيرة، حيث كانت نسبة الفقراء 85% من السكان مقابل 80% في المنطقة الغربية، و80% في المحافظة الشرقية، و 75% في المحافظة الجنوبية. وكان الانخفاض في مستوى الدخل/الاستهلاك بالنسبة لخط الفقر (عمق الفقر) أعلى ما يكون في المحافظة الشمالية (65%) يليها المحافظة الجنوبية (56%) ثم المحافظة الشرقية (55%) ثم المنطقة الغربية (50%)، وكان مؤشر حدة الفقر أشد ما يكون في المحافظة الشمالية (42%) يليها المحافظة الجنوبية (47%) والمحافظة الشرقية (46%) والمنطقة الغربية (39%).

26 - **الصحة.** تحتل سيراليون المرتبة الأخيرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام 2001، حيث لا يتعدى متوسط العمر المرتقب عند الميلاد 38.4 سنة، مقابل 48.8 سنة لأفريقيا جنوب الصحراء ككل. وتشير المعلومات الصادرة عن وزارة الصحة والإصحاح، والأحداث الصحية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، إلى أن الأحوال الصحية للسكان قد تدهورت تدهوراً شديداً في السنوات العشر الأخيرة. فالاضطرابات الحادة التي أحدثتها الحرب الأهلية تسببت في تدمير أغلب أجهزة الخدمات الصحية والاجتماعية. ونسبة الوفيات بين الأطفال الرضع والأمهات أثناء الوضع مرتفعة جداً، كما أن هناك نقصاً في الأدوية وفي المساعدين الصحيين وغيرهم من العاملين في هذا المجال. ولاشك أن الحاجة إلى إصلاح أو تغيير المرافق والخدمات الأساسية اصطدمت بالجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية. وقد تسببت كل هذه الأحداث والعوامل – وما زالت تتسبب – في مآس نفسية واجتماعية في المجتمع بأسره، وعلى الأخص بين النساء المغتصبات والفتيات والمعوقين واللاجئين والنازحين في الداخل. وفوق كل ذلك، تسببت الحرب الأهلية في بدء ظهور مرض الإيدز كوباء.

27 - ساهمت هجرة أعداد كبيرة من السكان وتفرق الأسر في انتشار مرض الإيدز. ففي عام 1998، أعلنت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي أن القتال أدى إلى تشريد نحو ثلاثة ملايين مواطن على الأقل داخل البلاد، مع هروب ما يقرب من مليون ونصف مليون مواطن إلى البلاد المجاورة كلاجئين. كما أسفرت استضافة بعض الأسر لأقاربها عن مزيد من الضغوط على النسيج الاجتماعي للمجتمع، وهو النسيج الذي كان مشدودا بالفعل من قبل. وكمثال، فإن بعض المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة وانحراف الشباب وحمل المراهقات أصبحت في زيادة مستمرة، وكذلك الإصابة بمرض الإيدز، إضافة إلى حالات التوتر الجسماني والنفسي المرتبطة بالحرب.

28 - أسفر آخر مسح (2002) عن أن 4.6% من البالغين مصابون بمرض الإيدز، وهو ما يوحي بانتشار هذا المرض بين المواطنين بشكل عام بنسبة أعلى من ذلك، وإنه من المتوقع أن يزداد انتشار المرض مع عودة المقاتلين السابقين إلى الاندماج في المجتمع. وأهم عوامل انتشار هذا المرض بسرعة في سيراليون، تشبه مثيلتها في البلدان الأفريقية

الأخرى، وإن كانت قد ازدادت حدة بفعل الحرب الأهلية ونزوح السكان وانتشار الفقر والعنف المتكرر ضد النساء. ويستحق هذا الوضع المثير للقلق استجابة متعددة القطاعات، مع الاعتراف الكامل بمرض الإيدز كمشكلة تنموية.

29 - **التعليم.** أثرت الحرب أيضا تأثيراً حاداً على التعليم في سيراليون، لاسيما في المناطق التي أمكن الدخول إليها مؤخراً. فهناك أكثر من نصف مليون صبي تتراوح أعمارهم بين 10-14 عاماً – أغلبهم من المشردين واللاجئين وبعضهم كان ضمن المقاتلين السابقين – فقدوا عدة سنوات دراسية. كما أن أغلب المباني المدرسية تعرضت لأضرار جسيمة، حتى أن بعضها لا يمكن ترميمه. وتكاد جميع المدارس تخلو من الأثاث والمعدات ومواد التدريس، كما أن المباني التي لم تتعرض للنهب أو التدمير أصبحت في حالة يرثى لها نتيجة عدم صيانتها.

دال – عقبات وفرص الحد من الفقر الريفي

30 - يعاني فقراء الريف من الحرمان من جميع جوانب تنمية الموارد البشرية تقريباً، سواء كانت هذه الجوانب تتعلق بالصحة أو التعليم أو الأمن الغذائي. وبالتالي فإنهم معرضون دائماً للمخاطر. وبسبب ضعف التنمية البشرية، فإن الإنتاجية منخفضة في أغلب الأحيان. كما أن انخفاض الإنتاجية يأتي نتيجة للفرص المحدودة في الحصول على الأرض، والتكنولوجيا المتطورة، وخدمات الدعم والخدمات المالية، والدخول إلى الأسواق. ورغم ذلك، فمع وضع إطار مناسب للاقتصاد العام، وحسن الإدارة، وتطبيق اللامركزية، ووضع استراتيجية للمساواة والتوازن بين الجنسين، فإن قطاع الزراعة بإمكانه أن يوفر فرصة للتنمية وللحد من الفقر الريفي في آن واحد.

هاء – الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي

استراتيجية الحكومة للحد من الفقر

31 - **عملية الصياغة.** يأتي إطار استراتيجية الحكومة للحد من الفقر في الوثيقة الأولى لاستراتيجية الحد من الفقر. فقد تبنت الحكومة نهجاً يطبق على مرحلتين للحد من الفقر: مرحلة انتقالية تغطيها الوثيقة الأولى لاستراتيجية الحد من الفقر، ومرحلة متوسطة الأجل ستغطيها الوثيقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر التي سيتم صياغتها في أوائل عام 2004. ومن المتوقع أن تركز عملية إعداد هذه الوثيقة على السياسات طويلة الأجل للحد من الفقر، وإحياء الاقتصاد الذي دمرته الحرب، وتعزيز السلام، ومكافحة الفساد وسوء إدارة موارد القطاع العام الشحيحة؛ والترويج لحسن الإدارة.

32 - لابد من القيام بعدد من عمليات التشخيص، وإجراء مسوحات ودراسات عن السياسات والقطاعات من أجل وضع استراتيجية وخطة عمل في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. كما ينبغي تحديد أبعاد الفقر في سيراليون وتحديث بياناته بحيث يمكن تحديد أسبابه ومدى انتشاره، وتحليل النمو المحتمل ومدى تأثيره على الفقر في مختلف قطاعات الاقتصاد.

33 - **استراتيجية الحكومة للحد من الفقر.** ستواصل هذه الاستراتيجية التركيز على مواجهة التحديات الآنية للانتقال من الحرب إلى السلام، مع التأكيد على الاستمرار في تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة للوصول إلى استقرار الاقتصاد

العام والانطلاق بالاقتصاد من جديد في ظل إطار عام من حسن الإدارة. ويجري تنفيذ هذه الاستراتيجية على مرحلتين: المرحلة الانتقالية (2001–2003)، التي تركز على تحسين مستوى معيشة أكثر المجموعات تعرضاً للخطر، مثل العائدين والمشردين داخل البلاد وغيرهم من ضحايا الحرب، مع تلبية الاحتياجات العاجلة لإعادة التعمير والتأهيل، بالتركيز بشكل خاص على تحسين فرص الحصول على دخل وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى أشد المجموعات تعرضاً للخطر. أما المرحلة متوسطة الأجل (2004–2006) فسوف تعالج قضايا التنمية الأطول أجلاً التي ستظهر في الوثيقة الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر التي يجري إعدادها بعملية تشاورية تضم جميع أصحاب الشأن، بمن فيهم فقراء الريف، ومن أهم الأولويات في هذا الشأن، زيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الصحية والتعليمية والدخول إلى الأسواق، والإسراع بالنمو والانتعاش الاقتصادي بوضع إطار يفضي إلى تنمية القطاع الخاص، وإحياء الزراعة وتنميتها، وتطوير الموارد التعدينية، وتحسين الوساطة المالية، وتحديث البنية الأساسية، ومواصلة تعزيز طرق الإدارة، عن طريق إصلاح الحكومات المحلية وطرق تقديم الخدمات.

34- ستركز الاستراتيجيات متوسطة الأجل للتنمية الزراعية والريفية على تحسين الأمن الغذائي الأسري وزيادة فرص الأنشطة المولدة للدخل، سعيا وراء تخفيض معدلات البطالة والفقر الريفي. وتشمل هذه الاستراتيجيات التوسع في المساحات المزروعة بالأرز، وإعادة تكوين قطعان الماشية، وإعادة تنظيم خدمات التوريد، وإصلاح البنى الأساسية الريفية.

ثالثاً – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في سيراليون

35- **عمليات الصندوق السابقة في سيراليون.** قدم الصندوق مساعدات إلى سيراليون بتمويل أربعة مشروعات بقرض تبلغ قيمته الإجمالية 27 07 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، تعادل 39 مليون دولار أمريكي. كما قدم الصندوق ثلاث منح هي: 0.6 مليون دولار أمريكي للمساعدة في تنفيذ أحد المشروعات على وجه السرعة، و75 000 دولار أمريكي في برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في بناء القدرات وتوزيع المدخلات من مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الشمالية الوسطى بمعرفة وكالة Christian Child and Community Development Organization.

36- ومن بين المشروعات الأربعة التي نفذها الصندوق في سيراليون، هناك مشروعان، هما مشروع ماجبوسي للتنمية الزراعية المتكاملة والمرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في المنطقة الشمالية كانا قد أغلقا في عامي 1986 و1988 على التوالي، أما مشروع دعم القطاع الزراعي فقد توقف بين عامي 1987 و1992 بسبب التأخر في تسديد أقساط القرض، ثم أغلق في عام 1996. وبالنسبة لآخر مشروع يدعمه الصندوق في سيراليون، وهو مشروع التنمية الزراعية في المنظمة الشمالية الوسطى، فقد ووفق عليه في سبتمبر/أيلول 1992، وبدأ تنفيذه في سبتمبر/أيلول 1993. ثم مُدد تاريخ الإغلاق إلى مارس/آذار 2004 حتى يتسنى تنفيذ بعض الإصلاحات لاستعادة القدرات الإنتاجية لصغار المزارعين في منطقة المشروع.

37 - **الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في سيراليون.** تمكن استخلاص عدد من الدروس التي تفيد في المرحلة التالية من انتقال البلاد من الحرب الأهلية إلى السلام الدائم، وإن كانت هذه الدروس بحاجة إلى تعديلات لكي تتناسب مع الظروف الجديدة والأخطار المحتملة والمناخ السائد:

- ينبغي أن يسمح تصميم المشروع للمؤسسات المحلية بأن تشجع التنمية القائمة على المجتمع المحلي وتنفيذها، وإشراك المستفيدين في التخطيط للمشروعات وتنفيذها كشرط لسلامة الأنشطة الإنمائية واستدامتها؛

- في ظروف ما بعد النزاع، يصبح الطلب على سرعة تسليم مخرجات المشروعات أكثر إلحاحا، وتكون الآمال كبيرة جداً. وبالتالي، فإن إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وفي عمليات التنفيذ يصبح طريقا إلى خلق الإحساس بالملكية والالتزام؛

- إن إصلاح البيئة الأساسية والطاقات الإنتاجية هو محور الاستجابة لاحتياجات ظروف ما بعد النزاع، وهو ما ينبغي تنفيذه عن طريق عملية تشاركية؛

- لا ينبغي أن تقتصر الأنشطة المولدة للدخل على الأنشطة الزراعية دون غيرها، وإنما ينبغي أن تقوم على قاعدة ريفية وان تكون من أجل الشباب والنساء غير العاملات أساساً، وهو أمر محوري في نجاح عملية التوطين المستدامة للشباب والنازحين في الداخل؛

- إن الحصول على خدمات التمويل الريفية شرط لابد منه لحدوث النمو الاقتصادي في الريف. وينبغي تقديم مثل هذه الخدمات عن طريق مؤسسات مالية سليمة تحقق فعالية التكاليف وتخضع لإشراف مناسب؛

- إن مرض الإيدز مشكلة تنموية ينبغي معالجتها في المناطق الريفية ضمن نهج إنمائي متعدد القطاعات؛

- لا ينبغي لتصميم المشروع أن يوكل إلى وحدات إدارة المشروع تنفيذ بعض الأنشطة بصورة مباشرة، من تلك الأنشطة التي ينبغي تنفيذها بمعرفة القطاع الخاص والمؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بعقود تستند إلى الأداء، مع تفرغ إدارة المشروع لعمليات التنسيق وإدارة العقود، والرصد والتقييم.

38 - **الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في أعقاب النزاعات في بلدان أخرى.** شارك الصندوق في عدد كبير من الأنشطة في البلدان التي مزقتها الحروب، مما سمح له بتعلم دروس في هذا المضمار تتعلق بسيراليون. وقد أكدت هذه الدروس أهمية النقاط التالية: بناء الثقة لدى المستفيدين سعياً وراء إحساسهم المتزايد بأنهم أصحاب الأنشطة التي تنفذ؛ وإن التمكين على مستوى القاعدة ينبغي أن يكون هو الهدف الأول حتى يتمكن المستفيدون من أن يكونوا متلقين إيجابيين ومشاركين رئيسيين في عملية صنع القرار، كما ينبغي أن تعقب محاولات تمكين المستفيدين جهود من جانب الحكومة لتطبيق اللامركزية. فعملية نقل السلطة في سيراليون ما زالت في مرحلتها الأولى، وينبغي صياغة الآليات

الانتقالية بحرص شديد من أجل دعم هذه العملية. وسوف يشارك الصندوق – جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة الأخرى – في حوار مع الحكومة حول السياسات والإصلاحات المؤسسية اللازمة.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – الطابع الاستراتيجي للصندوق والتوجهات المقترحة

39- يمكن تحديد خمس مراحل على الطريق المؤدي من الأزمة إلى التنمية، وهي: النزاع المدني قبل الأزمة، والأزمة، والصلح وإعادة السلام، وإعادة التوطين والتأهيل، والتنمية المستدامة. وقد تتداخل هذه المراحل الخمس، أو تسبق إحداها الأخرى، وقد تختلف مدة كل واحدة منها عن الأخرى، بحسب المناخ السائد والتزامات الأطرف المختلفة بالانتقال إلى المرحلة التالية. وفي كل مرحلة من هذه المراحل، قد تختلف طبيعة المخاطر التي تؤثر على فقراء الريف. وبالتالي فان نمط تدخلات الصندوق والمجموعات المستهدفة والأدوات التي يستخدمها الصندوق قد تختلف مع مرور الوقت – ويتضح من ذلك ضرورة أن يكون هناك فهم أفضل للنسيج الاجتماعي ولديناميات التفاعل بين الأطراف المتصارعة، حتى يمكن تحديد شكل التدخلات وأدواتها. ومن شأن ذلك أن يسمح بتحديد الطابع الاستراتيجي للصندوق، وهو الطابع الذي يمكن أن يستقر ضمن حقائق البلد من أجل تمكين المجموعات التي يستهدفها الصندوق.

40- **المناطق المستهدفة.** تمر سيراليون الآن بمرحلة إعادة التوطين/التأهيل، فقد عادت سلطة الحكومة إلى جميع أنحاء البلاد، وتم توطين أغلب المحاربين السابقين والمشردين داخل البلاد، وتجري الآن عملية تأهيلهم بدعم من عدة جهات مانحة، مثل البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والاتحاد الأوروبي، وعدد من وكالات الأمم المتحدة. وعلى المدى القصير، فإن المحافظتين الجنوبية والشرقية تستحقان الأولوية القصوى، لأنهما تعرضتا لأكبر قدر من الدمار، مما جعل نسبة كبيرة من سكانهما تفقد كل شيء. ومن ناحية أخرى، ونظراً لأن الحرب في المحافظة الشمالية والمنطقة الغربية لم تسبب نفس الأضرار التي سببتها في الجنوب والشرق، فإن بعض التدخلات (مثل تنمية المجتمعات المحلية، والمحاصيل المعيشية والنقدية، ودعم المؤسسات الأهلية) التي يملك الصندوق خبرة بشأنها أكثر من غيرها، قد يكون لها عائدها في المحافظة الشمالية أكثر من أي مكان آخر في المستقبل القريب. وبناء على ذلك، فإن أي نهج قطري شامل يقطع الشمال – الغرب، والجنوب – الشرق، يعتبر استراتيجية حكيمة، إذ أنه سيسمح ببدء الأنشطة الإنمائية في ظروف من الاستقرار في السلام. كما أنه سيسمح للصندوق بتلبية الاحتياجات العاجلة للجنوب والشرق بالسرعة التي تتيحها الظروف المتغيرة.

41- الإطار الاستراتيجي للصندوق هو الاستفادة من خبرته في سيراليون والبلدان الأخرى، ومساعدة الحكومة في التحرك بسرعة نحو مرحلة التنمية المستدامة. وسوف يتحول التوجه الرئيسي لهذه الاستراتيجية من مساعدة المؤسسات الحكومية إلى إعطاء الأولوية لدعم الاستراتيجيات المعيشية للأسر على مستوى المجتمعات المحلية. ومعنى هذا إعطاء الأنشطة الخاصة بالمجتمعات المحلية وما يرتبط بها قدراً أكبر من الاهتمام. كما ستعطي أولوية متقدمة للأمن الغذائي الأسري، والبنية الأساسية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية، مع التركيز على الجوانب المبتكرة التي يمكن أن تحسن الإنتاجية وتحول دون تدهور البيئة.

42- ومن أهم جوانب هذا التوجه، تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في عملية التنمية. وسوف يتطلب ذلك مساندة المرأة لكي تلعب دوراً إيجابياً كأم وكمنتج وكمدير للمجتمع المحلي. ولهذا الغرض، ستتعرض المشروعات لقضايا الأمن الغذائي، ولإمكانية الاعتماد على الدخل الزراعي وغير الزراعي، وتيسير الحصول على مياه الشرب، والدخول إلى الأسواق، والحصول أيضا على الخدمات الصحية والتعليمية والتكنولوجية وخدمات التمويل الريفي، وسوف يتم تشجيع مشاركة النساء في صنع القرار على المستوى المحلي كوسيلة لتلبية احتياجاتهن الاستراتيجية، والحد من تأثير العوامل الثقافية التي تنحو إلى استبعادهن أو التقليل من وجودهن في المجالات العامة. وسوف يستفيد هذا الاتجاه من خبرة النساء في تشكيل مجموعات الجهود الذاتية وإدارة مثل هذه المجموعات. ولذا سوف تطبق المشروعات في المستقبل نهجاً للتنمية والتمايز بين الجنسين، وهو نهج يسمح بالتحليل المنتظم لتأثير أنشطة التنمية على الجنسين. وسوف يتفاعل البرنامج القطري مع البرنامج المشترك بين الصندوق وحكومة النرويج في إقليم أفريقيا الوسطى والغربية من أجل إدخال الدروس المستفادة في تيار التمايز بين الجنسين.

باء – الفرص الرئيسية المتاحة للابتكار والتدخل بالمشروعات

43- سيكون التوجه الرئيسي للصندوق في الأجل القصير هو تقديم المساعدة العاجلة إلى المجتمعات المحلية التي تستضيف الأشخاص العائدين. فالمساعدة على مستوى المجتمع المحلي تمثل جزءاً حاسماً في عملية إعادة الاندماج والتجديد، حيث أن الأمر يحتاج إلى جهود لإعادة الخدمات الأساسية وإحياء الأنشطة الاقتصادية التي تخدم المقيمين والعائدين على السواء، وستكون التدخلات الرئيسية بتوريد مجموعات زراعية أساسية (بذور وأدوات وماشية ومدخلات) لزيادة الرقعة المزروعة، وإصلاح شبكة الطرق الفرعية، وشبكة مياه الشرب، والبنى الأساسية الصحية والاجتماعية والاقتصادية مثل الملاجئ، وهي البنى التي يمكن أن توفر فرصا للعمل والحصول على دخل. ولهذا الأمر أهميته الاستراتيجية، حيث أن العودة بأعداد متزايدة من النازحين في الداخل والمحاربين السابقين ستشكل ضغطاً جديداً على الموارد وعلى الفرص الاقتصادية، مما سيخلق نوعاً من التوتر وخيبة الأمل، الأمر الذي قد يهدد عملية السلام.

44- **وبالنسبة لعامي** 2004–2005، هناك ثلاثة توجهات استراتيجية، وسوف يعاد النظر في تقدير هذه التوجهات أثناء إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الكاملة في مطلع عام 2004، مع افتراض أن التقدم في تعزيز عملية السلام والانتعاش الاقتصادي سيكون مرضياً:

- تمكين الفقراء – لاسيما النساء – وتعزيز الديمقراطية والإدارة السليمة في المناطق الريفية؛
- تنشيط الأسواق المالية من أجل تشجيع النمو والمساواة في الريف سعياً وراء الحد من الفقر؛
- تنويع الأنشطة، من خلال استراتيجية تقوم على الطلب، وتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة القادرة على الاستمرار، والأنشطة المدرة للدخل.

جيم – الوصول إلى المستفيدين وفرص المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

45- لاشك أن هناك وجوداً كثيفاً وواضحاً للمنظمات الدولية والقطرية غير الحكومية في سيراليون، حيث تعمل بقوة في مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن مرحلة الحرب الأهلية، ثم مرحلة المصالحة وإعادة السلام، ثم مرحلة إعادة التوطين والتأهيل في الوقت الحاضر. وقد دفع ضعف القاعدة المؤسسية لخدمات القطاع العام، وانهيار الحكومات المحلية، وعدم امكان الدخول إلى مناطق شاسعة من سيراليون أثناء الحرب الأهلية، بالمنظمات غير الحكومية إلى سد هذه الثغرات بدعم من التمويل الأجنبي. وفي هذا الإطار، قام الصندوق بوضع الأسس التعاقدية لإشراك ثلاث منظمات غير حكومية في تنفيذ مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الشمالية الوسطى، حيث أظهرت التجربة نتائج إيجابية واعدة حتى الآن. وينبغي أن يتوسع الصندوق في عملياته المقبلة في نموذج الشراكة هذا بحيث يطبقه مع العديد من المنظمات غير الحكومية التي لها خبرتها في العمل مع المجتمعات الريفية وإشراكها في عملية التنفيذ.

دال – فرص إقامة روابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

46- نظراً لحجم وتشابك مشكلة الفقر في أعقاب انتهاء النزاعات، لابد من اغتنام الفرص لمعالجة هذه الظاهرة بطريقة سليمة وقوية، وقد بدأت لجنة المشاركة في التنمية التي شكلت مؤخراً تكتسب أهميتها ويصبح لها دورها المحوري، سواء بالنسبة للجهات المانحة أو الحكومة في حصرها المستمر لجدول أعمال التنمية ومدى التقدم الذي يتحقق في عمليات استراتيجية الحد من الفقر. وقد تبنى الصندوق، ومعه البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، نهجاً عملياً لتعزيز التعاون والنهوض بالمشاركة. وسوف يساعد ذلك على تلافي إرسال رسائل متعارضة قد تحدث اضطراباً وعدم وجود استراتيجيات قطاعية واضحة وضياع الموارد، ثم إلى تراجع الفعالية في محاربة الفقر الريفي في نهاية الأمر. وتقوم هذه المبادرة على أساس الموافقة على أن أكثر الطرق فعالية في ضمان الدعم الصريح للتنمية الريفية في سيراليون هي ما تشمل تنمية المجتمع المحلي. فالبنك الدولي يتولى بفضل إطاره لاستراتيجية الدعم الانتقالية، مساعدة سيراليون في الانتقال من إعادة الإعمار في أعقاب النزاع إلى مرحلة الحد من الفقر بصورة مستدامة. وهناك مشروعان من مشروعات البنك، هما مشروع مكافحة مرض الإيدز، والمشروع الوطني للعمل الاجتماعي، يصلحان تماماً للمشاركة. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة الآن بتنفيذ برنامج ضخم – وهو البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي – يستخدم نُهجاً مماثلة وموجه نحو مجموعات لتعبئة المجتمعات المحلية. وطبقت المنظمة في هذا المجال نهج المدارس الحقلية والإرشاد الزراعي القائم على المجتمع المحلي، مع تقديم المساعدة في توزيع صنف الأرز *Nerica*، وتحسين نظم إنتاج الأرز. أما المصرف الإسلامي للتنمية فيساعد في إنشاء بنوك بذار الأرز، بينما يقدم مصرف التنمية الأفريقي المساعدة لمشروع خاص بمصايد الأسماك الحرفية في الوقت الذي يعد فيه برنامجاً كاملاً لإحياء قطاع الزراعة. وبالنسبة للمساعدات التي تقدمها إدارة التنمية الدولية، فإنها تتركز على تحسين الإدارة وتقدم الدعم لعملية تطبيق اللامركزية وإلى القطاع الزراعي من خلال مشروع إعادة الاندماج في المجتمعات المحلية. وتقوم الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية بتنفيذ برنامج ضخم في سيراليون، مع مشاركتها في جميع المجالات الرئيسية، مثل المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، والصحة، والزراعة، والمساكن، وتنقية المياه. كما قام

الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون التقني بتمويل مبادرات تتعلق بالإغاثة في حالات الطوارئ. ويتولى برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين والتأهيل إصلاح المدارس والمرافق الصحية، ومرافق المياه والإصحاح، والآبار، والقطاع الزراعي بشكل عام.

هاء – مجالات الحوار حول السياسات

47- لاشك أن اجتماع المجموعة الاستشارية للبنك الدولي الخاصة بسيراليون في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، وما أعقبها من تشكيل لجنة المشاركة في التنمية، وقبلهما اجتماع حلقة العمل الخاصة بأصحاب الشأن في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في يوليو/تموز 2002، كانت – وما زالت – منافذ هامة لاقتسام قضايا السياسات مع الحكومة ومجتمع المتبرعين والمجتمع المدني. فقد دعت الحكومة إلى مزيد من الدعم "لاستعراض القطاع الزراعي"، كجزء من عملية صياغة الوثيقة النهائية للفرص الاستراتيجية القطرية. وبعد مشاورات مع الحكومة، بدأ الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) في المساهمة في إعداد "استعراض القطاع الزراعي" في إطار عملية صياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وبالإضافة إلى هذه الوثيقة الأخيرة، وفي إطار تسيير الوجود الميداني للصندوق في سيراليون، تجد مجالات السياسات التالية اهتماما من جانب الصندوق، وهي المجالات التي سيتابعها الصندوق بروح من المشاركة:

- **السياسات المالية الريفية والإطار التنظيمي.** لا تملك الغالبية العظمى من أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة فرصة للحصول على تسهيلات ائتمانية أو خدمات ادخار. وينوي بنك سيراليون إعادة تنشيط نظام المصارف الريفية. ولكن عدم وجود بيئة مواتية وإطار مناسب من السياسات المالية، سيجعل من الصعب إعادة تقديم خدمات وساطة مالية لائقة. فهذا الأمر يحتاج إلى مساهمة الصندوق – بالتعاون مع البنك الدولي – والعمل مع الحكومة لوضع مثل هذه السياسات والإطار التنظيمي.

- **السياسات اللامركزية وإصلاح الحكم المحلي.** بدأت الحكومة عملية إصلاح شاملة من أجل تطبيق اللامركزية على خدمات القطاع العام في الحكومة المحلية المنتخبة مؤخراً. وأصبح على هذه الحكومة أن تعالج السياسات المركزية السابقة التي أفضت إلى اهمال المناطق الريفية وتخلفها، وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية فيما بعد. والهدف من الإصلاح هو تشجيع المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، وتعزيز أساليب الشفافية والإدارة السليمة، وتمكين الحكومات المحلية من تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات العامة بطريقة فعالة واقتصادية وشفافة. وسوف يعمل الصندوق على متابعة عملية اللامركزية، سواء بالنسبة لتعزيز عمليات التخطيط والتنفيذ المحليين للتنمية الريفية، أو تشجيع السياسات التي تهدف إلى مساعدة الفقراء والخطط التي توضع من أجل النساء والشباب العاطلين.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

48- تعطل تنفيذ المشروع بصورة خطيرة بسبب الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات، بكل ما لذلك من تأثير على الأهداف الإنمائية وعلى أصول المشروع. والمشروع الوحيد الباقي للصندوق، وهو مشروع التنمية الزراعية في

المنطقة الشمالية الوسطى، من المقرر أن يغلق بنهاية مارس/آذار 2004. وبناء على التجارب السابقة، فمن المهم أن يؤخذ ضعف القدرات التنظيمية والإدارية لسيراليون في الاعتبار. ولهذا السبب، تتخذ الآن خطوات لتقديم مساعدات تقنية في تنفيذ المشروع. أما ضرورة تدبير خبرات دولية في مجال الإدارة المالية فليست بحاجة إلى تأكيد، ويكفي ما حدث من قبل من سوء الإدارة المالية للمشروعات التي مولها الصندوق في سيراليون.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل

49- مع توقع عودة النمو الاقتصادي من جديد، فإن الاستراتيجية التي يقترحها الصندوق هي مساندة الجهود المبذولة لاستئصال الفقر الريفي بتدخلات معينة تتسق والتوجهات الاستراتيجية السابق ذكرها. فهناك برنامج مقترح للإقراض قيمته 20 مليون دولار أمريكي تقريبا لثلاث أو أربع سنوات قادمة، ليمول مشروعاً واحداً سيطرح على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2003، وعمليتين استراتيجيتين في أعقاب هذا المشروع، ومن المتوقع أن يصل الحجم الكلي للاستثمار نتيجة للتمويل المشترك إلى مبلغ يتراوح بين 50 و70 مليون دولار أمريكي.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

SIERRA LEONE

Land area (km² thousand), 2001 1/	72	**GNI per capita (USD), 2001 1/**	140
Total population (million), 2001 1/	5.14	**GDP per capita growth (annual %), 2001 1/**	3.3
Population density (people per km²), 2001 1/	72	**Inflation, consumer prices (annual %), 2001 1/**	2.1
Local currency	Leone (SLL)	**Exchange rate: USD 1 =**	SLL 2500

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1995-2001 1/	2.2	GDP (USD million), 2001 1/	749
Crude birth rate (per thousand people), 2001 1/	44	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people), 2001 1/	25	1981-1991	0.4
Infant mortality rate (per thousand live births), 2001 1/	182	1991-2001	-4.3
Life expectancy at birth (years), 2001 1/	37		
		Sectoral distribution of GDP, 2001 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	3.9 a/	% agriculture	50
Poor as % of total rural population 1/	76.0 a/	% industry	30
Total labour force (million), 2001 1/	1.92	% manufacturing	5
Female labour force as % of total, 2001 1/	37	% services	20
		Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	17
School enrolment, primary (% gross), 2001 1/	93 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	95
Adult illiteracy rate (% age 15 and above), 2001 1/	n/a	Gross domestic savings (as % of GDP)	-12
Nutrition		**Balance of Payments (USD million)**	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 122	Merchandise exports, 2001 1/	28
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5), 2001 3/	34	Merchandise imports, 2001 1/	166
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5), 2001 3//	27	Balance of merchandise trade	-138
		Current account balances (USD million)	
Health		before official transfers, 2001 1/	n/a
Health expenditure, total (as % of GDP), 2001 1/	5 a/	after official transfers, 2001 1/	n/a
Physicians (per thousand people), 1999 1	.. a/	Foreign direct investment net, 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%), 2000 3/	57		
Population with access to essential drugs (%),1999 3/	0-49	**Government Finance**	
Population using adequate sanitation facilities (%), 2000 3/	66	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP), 2001 1/	-8 a
		Total expenditure (% of GDP), 2001 1/	21 a/
Agriculture and Food		Total external debt (USD million), 2001 1/	1 188
Food imports (% of merchandise imports), 2001 1/	n/a	Present value of debt (as % of GNI), 2001 1/	114
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 2000 1/	3.1	Total debt service (% of exports of goods and services), 2001 1/	102
Food production index (1989-91=100), 2001 1/	80		
Cereal yield (kg per ha), 2001 1/	1 078	Lending interest rate (%), 2001 1/	24
		Deposit interest rate (%), 2001 1/	8
Land Use			
Arable land as % of land area, 2000 1/	7		
Forest area as % of total land area, 2000 1/	15		
Irrigated land as % of cropland, 2000 1/	5		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

LOGICAL FRAMEWORK

	Narrative Summary	Objectively verifiable Indicators	Sources of verification	Assumptions
GOAL	* To reduce poverty and household food insecurity	* Percentage increase in per capita GDP in rural economies * Percentage reduction in rural households below the poverty line * Number of employed rural youth and women	* Core welfare indicator survey * FCS poverty profile surveys * National accounts	* Continued commitment of all parties to peace and political stability * Continued Government commitment to poverty reduction and decentralization * Government support to outsourcing public service delivery to NGOs and private sector
PURPOSE	* To develop sustainable rural infrastructure and services * Agricultural production, natural resource systems and off-farm rural enterprises in Sierra Leone	* Percentage of community-based subprojects implemented * Sustained increases in farm and off-farm per capita rural production * Number of employment opportunities generated for rural women and youth * Number of viable community-based institutions, management and maintenance structures established	* Quarterly reports * Annual review workshops by beneficiaries * Programme supervision report	* Communities have been assisted by a range of implementation partners to undertake participatory identification, planning implementation, and M&E of rural poverty reduction, rural and agricultural development, as well as natural resource management activities
OUTPUTS	* Productive capacity (on- and off-farm): sustainability increased * Communities and rural institutions developed and accessible to the rural poor * Agriculture and rural development policy reforms incorporated into the policy dialogue * Gender database disaggregated for incidence of rural poverty and household food security	* Percentage of the population in targeted rural areas that has adopted integrated approaches to management of agricultural and natural resources within strengthened institutional framework at the local, district, province levels	* Quarterly reports * Annual review * Review workshops by beneficiaries * M&E reports	* Macroeconomic and policy environment is conducive for economic returns to investments in agricultural and natural resource management * Efficiency gains will be sufficient to provide incentives for environmental management and integrated rural development * HIV/AIDS and malnutrition are not worsening the social and economic environment beyond manageable levels * Administrative capacity and institutional set-up is consistent with a coherent policy framework * Rural infrastructures (social and economic) and agricultural services (best practices and inputs) have been put in place or improved

APPENDIX III

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

STRENGTHS

- Sierra Leone has abundant natural resources
- Many well educated people
- Freedom from marked religious and ethnic strife
- Newly elected government committed to economic and social reforms as well as good governance
- Government committed to decentralization of central authority to the provinces, district and villages
- Women are very active entrepreneurs and producers of food

WEAKNESSES

- Poverty is rampant and social development is poor
- Weak institutional capacities and poor implementation of plans
- Sierra Leone has experienced three decades of centralized, corrupt governments that have neglected rural areas and discriminated against agriculture
- The country has the lowest social and economic indicators and is ranked last on the Human Development Index
- HIV/AIDS is widespread

OPPORTUNITIES

- The Government considers poverty reduction and revitalization of agriculture and the fight against corruption as principle strategic objectives
- The rural poor, and especially women, have high expectations after suffering a decade of civil war
- Fiscal and administrative reforms are under way that give the provinces and local governments more power to assume responsibilities for social and economic service delivery and raise revenue
- Rural financial markets reforms are planned and sectoral policy and regulatory framework will soon be developed
- The potential for increasing the productivity of food crops and rice is good and prospects for increasing the share of cassava production are high. The development of enterprises for processing and marketing are promising
- Despite years of neglect of traditional export crops such as coffee, cocoa, palm oil, rubber and cashew nuts, the revival of the plantations is feasible through private-sector participation

THREATS

- Although demobilization of ex-combatants, and the reintegration and resettlement of IDPs has been completed swiftly, the risk of disillusionment among them remains high as the process is tedious and the social dimensions are complex
- Political stability, security, and the economic situation are still fragile and potentially volatile, despite the strides the Government has made. With such a low income and revenue base, even good tax efforts will not be sufficient to finance sustained poverty reduction without donor commitment. The risk of wavering donor support after the end of the emergency operations is high
- Implementation capacity remains weak despite donors' efforts; NGOs are playing an important role and they should be supported. The potential for conflict in the Mano River Basin remains high, particularly if civil war flares up again in Liberia

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. The COSOP has been conceived within the framework of IFAD's corporate strategy and the strategic regional thrusts for Western and Central Africa.

2. The consequences of civil war and HIV/AIDS have emerged as major threats to the livelihood systems of rural people in Sierra Leone. Within the strategic framework, IFAD will work to forge strong partnerships with other donors, the Government, NGOs and community-based organizations (CBOs) in order to systematically respond to such threats. With regard to post-conflict assistance to Sierra Leone, IFAD will remain basically a lending institution for long-term development. However, it will need to respond to the needs of Sierra Leone's desperately poor rural people during the critical transition period between relief and long-term development. This transition period is important economically because the most basic elements of rural people's capacity to make a living need to be restored, given that many people have lost everything. The Rehabilitation and Community-Based Poverty Reduction Project currently under preparation is in line with IFAD's regional policy in a post-conflict context and its major thrusts contribute to the regional strategy for rural poverty reduction. The challenge is to pursue it effectively in the context of a post-conflict situation.

3. Gender is a particularly important element of IFAD's strategic framework. Women will be empowered to fully participate in development projects. Their access to decision-making at the local level will be promoted as a way to begin addressing their strategic needs and to mitigate the effects of cultural factors that tend to preclude or limit their presence in the public space. This endeavour will build on women's experience in setting up and managing self-help groups. The project under preparation will adopt a gender-and-development approach, which will allow for systematic analysis of the gender consequences on development activities.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Project Title	sector	Donors	Status	Potential Synergies for IFAD
Community Reintegration and Rehabilitation Programme (CRRP)	Multisectoral	World Bank/ International Development Association (IDA), and AfDB	Nearing completion	The project supported the reintegration and resettlement of ex-combatants and IDPs through cash and packages for agricultural production. IFAD can build on the work undertaken to support the communities that are hosting these IDPs and ex-combatant so as to reduce tension and promote economic opportunities.
Social Action and Poverty Alleviation Programme (SAPA)	Multisectoral	AfDB	Nearing completion	The programme has promoted microcredit activities in the rural areas that seem to have been very successful. IFAD can build on these successful microcredit operations.
Integrated Rural Development Programme (IRDP)	Multisectoral	IsDB	Commenced in 2002	The programme provides for the rehabilitation of rural infrastructure and distribution of tools and inputs. IFAD can link up with these operations to fill any gaps.
Support to Resettlement and Rehabilitation	Multisectoral	UNDP	Nearing completion	IFAD can learn from their UNDP's experience.
Sierra Leone Resettlement and Rehabilitation Programme (SLRRP I)	Multisectoral	EU	Completed	IFAD can learn from their EU experience.
Sierra Leone Resettlement and Rehabilitation Programme (SLRRP II)	Multisectoral	EU	To start in September 2002	IFAD can link up with these operations.
Community Resettlement and Reintegration Project (Pilot Phase)	Multisectoral	DfID	Ongoing and expected to close by the end of the year	DfID has expressed interest in cofinancing with IFAD the new operation for community rehabilitation, which can build on experience under the pilot phase and other donor activities.
Health Service Rehabilitation Project	Health sector	AfDB	Ongoing	The project will finance infrastructure development for the health sector. IFAD could link with what they may cover in the rural areas.
Sierra Leone HIV/AIDS Response Project (SHARP)	Multisectoral HIV/AIDS Control and prevention	World Bank/IDA	Expected to become effective in October 2002	The project is the first national effort to control and prevent HIV/AIDS infection. IFAD should link up with the project under the umbrella of the National Council for HIV/AIDS and its secretariat, using the same approach and addressing the needs in the rural areas not covered by the project.
Health sector Support Project	Health sector	EU	Ongoing	The project will focus on the rehabilitation of hospital and referral systems mainly in urban areas.
Health Reconstruction and Development Project	Health sector	World Bank/IDA	Under Preparation	IFAD should acquaint itself with the project plans to avoid duplication.
Rehabilitation of Basic Education	Education sector	World Bank/IDA	Negotiations yet to take	IFAD should acquaint itself with the extent to which the

Project Title	sector	Donors	Status	Potential Synergies for IFAD
Project (REBEP)			place	project is planning to cover rural areas.
Agricultural sector Rehabilitation Project	Agricultural sector	AfDB	Planned	IFAD should hold discussions with AfDB about its plans and explore opportunities for cofinancing.
Diversified Food Security Project	Agricultural sector	AfDB	Planned	IFAD should hold discussions with AfDB about its plans and explore opportunities for cofinancing.
Peri-urban Smallholder Agricultural Project	Agricultural sector	AfDB	Planned	IFAD should hold discussions with AfDB about its plans and explore opportunities for cofinancing.
Special Programme for Food Security	Agricultural sector	FAO	Planned	The programme is expected to distribute inputs and seed to farmers. IFAD should investigate the scope of FAO activities.
Artisanal Fishing Project	Marine and Fishing sectors	AfDB	Planned	IFAD should hold discussions with AfDB about its plans and explore opportunities for cofinancing.
Transport Rehabilitation Programme	Transport sector	World Bank/IDA	Planned	IFAD should hold discussions with World Bank about its plans and explore opportunities for cofinancing.
Targeted Food Assistance for Relief and Recovery of Refugees, IDPs and Returning Refugees	Food-for-Work and Food-for-Agriculture in war-affected areas	WFP	Ongoing	Although the programme is near completion and no plans have yet been developed for continuation, the experience gained should be of great value to IFAD's future operations.
Economic Rehabilitation and Recovery Credit (ERRC)	Balance of payment Support	World Bank/IDA	Completed	